

Distr.: General
12 November 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيدة ميسكيتا بورجز (تيمور - ليشتي)

المحتويات

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذبلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد

المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعاده

14-62887X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

البند ٦٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/69/165), A/69/166, A/69/212, A/69/260, A/69/262, A/69/264 و A/69/394-S/2014/684

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع) (A/69/258)

١ - السيد محمود (مصر): قال إن الطفل ينبغي أن يكون في صميم الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، وينبغي إعمال حق الحق الطفل الأساسي في التعليم. وإنه لمن الأهمية بمكان كفالة توسيع نطاق التنسيق بشأن المسائل المتعلقة بالطفل بين الحكومات، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وأعرب عن ترحيب مصر باتفاق التعاون الذي أبرم مؤخرا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة من أجل تعزيز حماية الأطفال المتأثرين بالتراعات المسلحة في العالم العربي. وقال إن بلده يدين بقوة الهجمات التي تعرضت لها المدارس في غزة. وذكر أنه ينبغي تجريم جميع أعمال العنف المرتكبة ضد الأطفال ومعاقبة الجناة.

٢ - وتابع قائلاً إن مصر في طريقها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإن ذلك يعزى جزئياً إلى شراكتها الطويلة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وأوضح أن القانون المصري يحظر جميع أشكال العنف ضد الطفل، كما أنه يجري تنفيذ برامج عديدة بهدف إنهاء هذا العنف تشمل برامج لمكافحة زواج الأطفال والإتجار بالأطفال. وأشاد بالبرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة المتعلق بتشويه/ بتر الأعضاء

التناسلية للإناث، وقال إن مصر تعمل على رفع مستوى برنامجها الخاص. واحتتم كلامه قائلاً إن بلده يتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل معالجة الأسباب الكامنة وراء تشرد الأطفال.

٣ - السيد تافروف (بلغاريا): قال إن حكومة بلده تستثمر في توفير خدمات التعليم والرعاية الصحية الجيدة لجميع الأطفال، والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، ودعم الأطفال ذوي الإعاقة وإنهاء العنف ضد الأطفال. وأضاف قائلاً إنها تعمل من أجل المحافظة على الأطفال دون سن الثالثة والأطفال ذوي الإعاقة خارج مؤسسات الإقامة، وخفض عدد الأطفال المدعنين في المؤسسات بصورة عامة من خلال تغيير القوانين وتقديم الدعم للأسر المعرضة للخطر. ثم قال إن حكومة بلده أحرزت تقدماً كبيراً في تحسين نوعية مؤسسات الرعاية التي يقيم فيها الأطفال. وأعرب عن اعتقاد حكومة بلده الراسخ بأن حقوق الطفل يجب أن تكون في صميم الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، وأنها ستواصل العمل من أجل تجديد العمل العالمي بهدف تعزيز تلك الحقوق وحمايتها.

٤ - السيدة لوالي (النيجر): أعربت عن حرص بلدها الكبير على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول في قراري الجمعية العامة ١٤٦/٦٨ بشأن الطفلة و ١٤٨/٦٨ بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. وذكرت أن النيجر جعل التعليم مجانياً وإلزامياً من أجل الزيادة في تدرس الفتيات. غير أنه لا يزال هناك، للأسف، فتيات كثيرات لم تلتحقن بالمدارس لأسباب تتعلق بالأمان، وبسبب العوائق المالية والمؤسسية والثقافية، بينما غالباً ما تفتقر الفتيات المتحقات بالمدارس للحماس، أو أنهن يمكنهن في البيوت للقيام بالأعمال المنزلية. ولمكافحة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، يقوم النيجر بأنشطة توعية

٦ - السيد وحيد (ملديف): قال إن أكبر خطر يهدد الأطفال في بلده هو تغير المناخ العالمي. وأعرب عن التزام ملديف القوي، بوصفها من أول البلدان الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل ومفاوضا بارزا بشأن البروتوكول الاختياري، بضمان أعلى المعايير الدولية فيما يتعلق بحقوق الطفل. وعلى الصعيد الوطني، تعمل ملديف من أجل مواءمة قوانينها مع أحكام الاتفاقية وبروتوكولاتها، وتحسين القوانين السارية وسد أي ثغرات تبرز على مستوى القوانين. ولإكمال الأحكام المتعلقة بحماية الطفل، سنت ملديف قانونا يفرض تدابير عقابية صارمة على مرتكبي جرائم إيذاء الأطفال، وقانونا لمكافحة الاتجار بالبشر يتضمن أحكاما محددة تتعلق بالأطفال ضحايا الاتجار. وتابع يقول إن هناك أطفالا كثيرين يعيشون في أسر معيشية يعيلها شخص واحد، وخاصة في العاصمة، وفي مساكن مكتظة يتعرضون فيها للاعتداء البدني، والاستغلال، وسوء استعمال المؤثرات العقلية، وعنف العصابات والأنشطة الإجرامية. وللتصدي لهذه المشاكل، تؤكد ملديف على السياسات وبرامج التعليم الموجهة للشباب. وذكر أن جميع الأطفال يلتحقون بالمدارس ويتعلمون مجانا إلى غاية المرحلة الثانوية، بينما تكفل الحكومة إمكانية حصول الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة على التعليم. وفي عام ٢٠١٢، أنشأت ملديف أول جامعة لها. ودعا في خاتمة بيانه المجتمع الدولي إلى توحيد جهوده من أجل ضمان حقوق الطفل، ولا سيما حقه في التحرر من العنف.

٧ - السيدة كوبرادزا (جورجيا): قالت إن بلدها صدق مؤخرا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واعتمد خطة وطنية لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأطفال. وأدخل تعديلات على قانون عام ٢٠١٢ بشأن العنف العائلي شددت فيها العقوبة على كل من يرتكب أعمال عنف ضد أي طفل أو أي فرد من أفراد

بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. وهو يطبق نهجا محدد الأهداف لمكافحة العنف ضد الأطفال، يشمل برامج لمكافحة الزواج بالإكراه، والعنف في المدارس وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وزادت على ذلك قولها إن بلدها اعتمد أهدافا وطنية واستراتيجيات عملية لمساعدة الأطفال المعرضين للخطر، وبالتالي تشجيع تسجيل المواليد، ومكافحة عمل الأطفال ومقاومة جنح الأحداث، والعنف ضد القاصرين واستغلال الأطفال.

٥ - السيد دو هونغ فييت (فيت نام): قال إنه لا يزال هناك عمل كثير ينبغي القيام به من أجل ضمان الحقوق المكرسة في اتفاقية حقوق الطفل. وذكر أن فييت نام قد أدرج الاتفاقية في نظامه القانوني الوطني، وأنه ينفذ خطة عمل وطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ من أجل سد الفجوة في الظروف المعيشية للأطفال بين مختلف المناطق، وتعزيز نوعية الحياة للأطفال. وأضاف قائلا إنه حقق التعليم للجميع والمساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي وأنه بصدد الانتقال إلى تمكين الجميع من الحصول على التعليم الثانوي في المرحلة الدنيا. وفي حين أحرز فييت نام تقدما في دعم حقوق الطفل في الحصول على الرعاية والحماية، وكذلك حقهم في التعبير عن آرائهم، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية واستشارتهم في عمليات صنع القرار، لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لإنهاء إيذاء الطفل وممارسة العنف ضده، والقضاء على الفقر والحد من سوء التغذية. وأوضح أنه من الضروري الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية حتى تتمكن الدول النامية من إعمال حقوق الطفل بشكل كامل. وفي هذا الصدد، أعرب السيد دو عن تقديره لليونيسيف والعديد من الشركاء الدوليين الآخرين للدعم الذي يقدمونه لبلده منذ وقت طويل.

الجهات صاحبة المصلحة، على وضع نظم لحماية الطفل، تكفل توفير التعليم وخدمات الرعاية الصحية الجيدة لجميع الأطفال، والتخفيف من حدة الفقر. وفي أيول/ سبتمبر ٢٠١١، سنت ليبريا القانون الوطني للطفل، الذي يحدد حقوق الطفل، واعتمدت مؤخرا القانون المتعلق بحظر الإتجار بالأشخاص والقانون الجديد لإصلاح التعليم.

١٠ - وأضافت تقول إن فتيات كثيرات تعرضن للعنف القائم على نوع الجنس. وأوضحت أنه تم بمساعدة الشركاء في التنمية، توفير منازل آمنة، كما أنشأت الحكومة محكمة للأحداث ومركزا للتأهيل، وكذلك وحدة تعنى بحماية المرأة والطفل ضمن الشرطة الوطنية الليبيرية. وذكرت أن شبكة حماية الطفل تسعى إلى تنفيذ التوصيات ذات الأولوية الصادرة عن لجنة حقوق الطفل، وأن الحكومة قد وقعت في عام ٢٠١٣ اتفاقا مع اليونيسيف لتمويل برنامج مشترك لحماية الطفل على مدى الفترة الممتدة إلى غاية عام ٢٠١٧. وأضافت قائلة إنه تم تحسين البرامج والسياسات على أفضل وجه لفائدة النساء والفتيات، كما أن هناك برامج محددة تستهدف الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأنشأت ليبريا أيضا بدعم من الاتحاد الأوروبي واليونيسيف برامج للتحويلات النقدية لفائدة الأسر التي تعيش في فقر مدقع والتي تناهز ٥٠ في المائة من مجموع السكان.

١١ - وفي حديثها عن وباء أيولا، قالت إن تفشي هذا الوباء قد دمر النسيج الاجتماعي وأتلف المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، وأهك النظام الصحي المشكل خطرا مما قوض التقدم المحرز في مجال التعليم وصار يشكل خطرا على الأمن الغذائي وقدرة الاقتصاد على البقاء. وأعربت في خاتمة بيانها عن امتنان ليبريا لليونيسيف وجميع الكيانات الأخرى التي بدأت تعالج حالة اليتامى الباقين على قيد الحياة.

الأسرة بحضور طفل. وأضافت قائلة إن الاستراتيجية الوطنية بشأن حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ تتضمن أحكاما تتعلق بتحسين نظام التعليم، وتطوير خدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، والحد من الفقر ووفيات الأطفال، وضمان حماية الأطفال من العنف. هذا وتطبق جورجيا خطة عمل وطنية تتعلق برفاء الطفل وحمايته، كما شرعت في تنفيذ برامج خاصة بهدف توفير المزيد من خدمات الرعاية الصحية الميسورة للأطفال، بما في ذلك إنشاء صندوق تضامن جديد، سيركز في مرحلة أولى على سداد تكاليف العلاج الباهظة لمرضى السرطان، ولا سيما الأطفال.

٨ - وتابعت تقول إن جورجيا لم تدخر جهدا لمساعدة الأطفال المشردين داخليا، لأنها تؤمن أن الحل الدائم الوحيد بالنسبة لجميع الأشخاص المشردين داخليا هو العودة إلى منازلهم آمنين مكرمين. وأعربت عن الأسف لتدهور الحالة في المناطق المحتلة من جورجيا منذ ما يسمى بالانتخابات الرئاسية. ولا يزال الأطفال في كل من أبخازيا وتسخينفالي محرومين من حقهم في حرية التنقل وفي التعليم بلغتهم الأم. وذكرت أن الجنود الروس المتمركزين على امتداد خط الاحتلال يمنعون أطفال المدارس من أصل جورجيا من دخول المنطقة الخاضعة لسيطرة جورجيا للالتحاق بالمدارس أو حتى للحصول على الرعاية الطبية، مما أدى في بعض الحالات إلى وفاة الضحية. وزادت على ذلك قولها أن بعض الأطفال الحاملين لشهادات ميلاد جورجية أطردها من الأراضي الواقعة تحت سيطرة القوات الروسية. وأعربت عن استعداد جورجيا للمساهمة في الجهود الدولية من أجل كفالة توفير حماية أكثر فعالية للأطفال، لا سيما في حالات النزاع المسلح وفي فترات ما بعد النزاع.

٩ - السيدة كمارا (ليبريا): قالت إن ليبريا أعطت الأولوية على امتداد أكثر من عشر سنوات من السلام والتنمية لحماية حقوق الطفل. وركزت، بالتعاون مع جميع

معلومات دقيقة ومتأكد من صحتها، وينبغي أن تطلع عليها الحكومات قبل إدراجها في التقارير.

١٤ - السيدة هيلي (إريتريا): قالت إن بلدها حقق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة، أما فيما يتعلق بالتعليم فهو بصدد بناء مدارس في المناطق المحرومة ونشر مدارس متنقلة لخدمة مجتمعات الرحل. وأضافت قائلة إن إريتريا تعمل من أجل مساعدة أطفال الشوارع وضمهم إلى العائلة الكبرى أو وضعهم في بيوت جماعية بدلا من المؤسسات الكبرى. وأوضحت أن القوانين الإريتيرية تحظر الإتجار بالأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج المبكر وتجنيد الأطفال للعمل في القوات المسلحة، التي وصفتها بأنها منافية للمبادئ الثقافية. وقالت في خاتمة بيانها إن إريتريا ستواصل تطبيق نهجها الشامل والمتعدد القطاعات في مجال التنمية في شراكة مع منظومة الأمم المتحدة.

١٥ - السيدة كاراباثيفا (قيرغيزستان): قالت إن حقوق الطفل محمية بموجب دستور البلد وقانون الطفل الصادر في عام ٢٠١٢. وذكرت أن استراتيجية قيرغيزستان في مجال الحماية الاجتماعية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ تأخذ في الاعتبار الأهداف الإنمائية للألفية والأحكام الواردة في الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت قائلة إن الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية تحمي حقوق الطفل. وقيرغيزستان كان من البلدان الأوائل في الكتلة السوفياتية السابقة التي اعتمدت معياري ولادة الجنين حيا وولادة الجنين ميتا اللذين أوصت بهما منظمة الصحة العالمية، كما أنها تمكنت من خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٣٥.٣ في كل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٣.٥ في كل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠١٣. ثم قالت إنه سينتهي قريبا التصديق على

١٢ - السيد الباهي (السودان): قال إن بلده طرف في جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الطفل. وأنه شارك في إطلاق الحملة "أطفال، وليس جنود" في أذار/ مارس ٢٠١٤، كما استضاف المؤتمر الإقليمي للاتحاد الأفريقي لمكافحة الإتجار بالبشر والتهريب في القرن الأفريقي، المعقود في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤. أما على الصعيد الدولي، فقد اعتمد السودان العديد من التدابير لحماية حقوق الطفل، وآخرها الخطة الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان (٢٠١٣-٢٠٢٣)، وسيواصل العمل إلى جانب اليونيسيف ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح من أجل تعزيز وحماية حقوق الطفل.

١٣ - وفيما يتعلق بالأطفال في النزاع المسلح، ذكر أن أول شيء يلزم عمله هو إنهاء النزاع من خلال مساعدة الدول على إقناع المتمردين بإلقاء السلاح والعودة إلى الحوار. وأوضح أن التوقيع على اتفاقات وقف تجنيد الأطفال لا تكفي. ولكنه من الضروري أيضا معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء تجنيد الأطفال وذلك من خلال القضاء على الفقر والتصدي لتغير المناخ، وإنهاء العقوبات الاقتصادية وحيدة الجانب، والإعفاء من الديون، وتعزيز المساعدة الفنية، وتحسين التعليم والرعاية الصحية ومساعدة البلدان الخارجة من النزاع على إعادة البناء. وينبغي أن تشارك الحكومات في جميع الجهود الرامية إلى مساعدة الأطفال في حالات النزاع، كما ينبغي أن يتم ذلك بطريقة شفافة مع احترام السيادة الوطنية. وأخيرا، ينبغي أن يتجنب الأمين العام في تقاريره البيانات المثيرة للجدل مثل القول إن المعتدين يرتدون بزات عسكرية، ذلك لأن قوات المتمردين ترتدي في غالب الأحيان لباسا عسكريا يشبه إلى حد كبير الزي الوطني. واحتتم بيانه بالقول إن هذه التقارير يجب ألا تتضمن سوى

البحرين مصاف الدول المتقدمة فيما يتعلق بحماية الطفل. وأوضحت أن هذا القانون يضع حماية الطفل ومصلحه في مقدمة قائمة الأولويات في أي قرار أو إجراء يتعلق بالمسائل التي تهم الطفل.

١٩ - وواصلت تقول إن مركز حماية الطفل يعود بالنظر إلى وزارة التنمية الاجتماعية ويعمل من أجل حماية الطفل من جميع أشكال الإيذاء أو الإهمال، بما في ذلك الاعتداء الجنسي وسوء المعاملة النفسية. ويقدم المركز الخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية ويعمل من أجل بقاء الأطفال في أسرهم أطول فترة ممكنة. ويتولى أيضا التوعية بحقوق الطفل ومتابعة تنفيذ القوانين والاتفاقيات المتعلقة بحماية الطفل. ويتلقى المكالمات التي ترد إليه على خط "إنقاذ الطفل"، فضلا عن المكالمات التي يحيلها إليه المسؤولون العاملون في مختلف الوزارات، ومراكز الأمن ومكتب المدعي العام.

٢٠ - وأضافت قائلة إن اللجنة الوطنية المعنية بالطفل قامت بصياغة استراتيجية وطنية تساعد الوكالات الحكومية على تطوير وتعزيز البرامج المتعلقة بحقوق الطفل. وتسهر اللجنة أيضا على كفالة الحماية القانونية للأطفال. فهي تدعم التنسيق بين مختلف الوكالات الحكومية والمؤسسات الخاصة التي تتعامل مع الأطفال، وتتعاون مع المنظمات العربية والدولية. وأنشأت كذلك قاعدة بيانات تهتم بقضايا الطفل.

٢١ - وتابعت تقول إن اللجنة أنشأت نظاما متكاملًا لتلبية احتياجات الطفل، يتضمن أربعة عناصر هي: حق الطفل في الحياة؛ وحقه في التعليم والتنمية؛ وحقه في الحماية؛ وحقه في المشاركة وعدم التمييز ضده. وأوضحت أن الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالطفل للفترة (٢٠١٢-٢٠١٦) تُستخدم كإطار عام وتقوم على احترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد استفادت

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وذكرت أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة تبلغ ٦.٢ في المائة من مجموع سكان فيرغيزستان من بينهم ٢٦٠٠٠ طفل.

١٦ - وتابعت تقول إن سكان فيرغيزستان عددهم قليل وبالتالي فهي تولي أهمية كبيرة لدعم الأسرة. وقد أنشأت ما يزيد عن ٤٠ مركزا من مراكز إعادة التأهيل والطوارئ، فضلا عن مركز لإعادة تأهيل أطفال الشوارع ومراكز للأطفال ضحايا العنف. وبالإضافة إلى تنفيذ برنامج خاص لمكافحة الاتجار بالبشر، صدقت فيرغيزستان على اتفاقية حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي.

١٧ - السيدة موغوي (بوتسوانا): قالت إن بلدها استثمر كثيرا، منذ اعتماد قانون الطفل في عام ٢٠٠٩، في مجالات التعليم، والهيكل الأساسية للصحة العامة وتوفير الخدمات الصحية. وزاد كثيرا من التدخلات في مجال صحة الأم والطفل، مثل اللقاحات، والرعاية قبل الولادة وبعدها، والتغذية التكميلية، ومنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. بيد أنه على الرغم من تيسير الوصول إلى العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، لا تزال معدلات وفيات الأطفال في سكان المناطق النائية مرتفعة بشكل غير مقبول. ولا تزال بوتسوانا تحاول إيجاد حل لعمل الأطفال، وتعوزها في ذلك المرافق الخاصة بالأطفال ذوي الإعاقة، كما أنها تفتقر إلى محاكم الأطفال والمحامين المدربين على معالجة المسائل القانونية المتعلقة بالأطفال. وقالت في خاتمة بيانها إن بوتسوانا تواجه نقصا في الموارد البشرية والمالية، ولذلك فهي تتطلع إلى الحصول على دعم متواصل من منظومة الأمم المتحدة وشركائها في التنمية.

١٨ - السيدة محمد (البحرين): قالت إن بلدها سن في عام ٢٠١٢ أول قانون يتناول على وجه التحديد وبشكل شامل حقوق الطفل ومسؤولياته. وبسن هذا القانون، بلغت

منطقتي دونيتسك ولوهانسك لا يتوفر لهم التعليم. وقد أرجأت وزارة التعليم بدء السنة الدراسية وصارت تنظم دورات للتعليم من بعد لفائدة تلاميذ الصفوف من الخامس حتى الحادي عشر. ولم يتم قبول سوى أكثر من النصف بقليل من المرشحين للالتحاق بالجامعات. وذكرت أن ثلث الأشخاص المشردين داخليا والبالغ عددهم ٢٧٥ ٠٠٠ مشرد هم من الأطفال، وأن أوكرانيا لا تدخر جهدا من أجل تيسير تسجيلهم في المدارس وتقديم المساعدة النفسية لهم.

٢٥ - وقالت إن حكومة بلدها تعترض بقوة على برنامج ينفذه الاتحاد الروسي في منطقة القرم المحتلة المهدف منه تسهيل تبني المواطنين الروس للأيتام الأوكرانيين في القرم. وأوضحت أن هذا البرنامج يشكل خرقا سافرا لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك المادة ٢١ من اتفاقية حقوق الطفل، وأنها تعتبر عمليات التبني تلك باطلة ولاغية.

٢٦ - السيد أمودوكبو (توغو): قال إن حكومة بلده تستثمر بسخاء في التعليم، الذي يمثل أساس التنمية في المستقبل. ومن المبادرات الرئيسية في مجال التعليم انتداب المدرسين وتدريبهم، وبناء مدارس لتدريب المدرسين، وتجربة التعليم الشامل، واتخاذ تدابير بهدف تعزيز توفير التدريب التقني والمهني. وأضاف قائلا إن توغو اتخذت خطوات لتعزيز الإقبال على التعليم، عن طريق إلغاء الرسوم المدرسية في مرحلتي ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي، وخفض الرسوم المدرسية على الفتيات إلى النصف، وتشغيل المطاعم المدرسية في المناطق الريفية الفقيرة وتقديم منح ومساعدات مالية ومجموعات من المواد المدرسية للأطفال الفقراء ولا سيما الفتيات. ومضى يقول إنها تعقد بانتظام حملات لإذكاء الوعي وتغيير السلوك والمواقف إزاء تعليم الفئات الضعيفة مثل الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة. وقد خصصت خطا هاتفيا للإبلاغ عن الاعتداءات على الأطفال، ونظمت

الاستراتيجية من تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف، وهي تستند إلى التشريعات المحلية ذات الصلة بحقوق الطفل وإلى عدد من الصكوك الدولية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل. وفي هذا الصدد، فقد تم تعيين السيدة أمل سلمان الدوسري من البحرين عضوا في لجنة حقوق الطفل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

٢٢ - السيد نينا (ألبانيا): قال إن البرلمان الألباني اعتمد في عام ٢٠١٣ قرارا هاما بشأن حقوق الطفل ينص في جملة أمور على تعزيز الرقابة البرلمانية على المؤسسات العمومية الساهرة على حماية حقوق الطفل. ووفقا لاستراتيجية جديدة تهدف إلى تذليل الصعوبات المتعلقة بتسجيل أطفال الروما في المدارس، لم تعد شهادات الميلاد والتلقيح لازمتين للتسجيل، كما أن أن المدرسين والمربين سيواصلون توعية آباء أطفال الروما ليؤكدوا لهم أهمية التعليم.

٢٣ - وتابع يقول إن وفد بلده نظم، في إطار جهد مشترك مع البعثات الدائمة الأخرى، نشاطا جانبيا يوم ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ للاحتفال بدخول البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراء تقديم البلاغات حيز التنفيذ. وأوضح أن البروتوكول الاختياري يعترف بالمركز القانوني للطفل الذي يمكنه من التماس الجبر عند انتهاك حقوقه، وأنه وحد نظام المساءلة الدولي عن حقوق الطفل، ويلزم الدول الأطراف بإتاحة سبل الانتصاف المحلية.

٢٤ - السيدة شفيدشينكو (أوكرانيا): قالت إن حكومة بلدها ملتزمة بتعزيز وحماية حقوق الطفل، حتى في ظل الصعوبات المتزايدة. ووفقا لبعثة رصد حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، زاد عدد الأطفال الذين قتلوا عن ٣٠ طفلا، وبلغ عدد النساء اللائي أُصبن ٨٠ امرأة في شرق أوكرانيا منذ أن استولى المؤيدون لروسيا على الحكم في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وأضافت قائلة أن أكثر من نصف الأطفال في

سياق النزاعات المسلحة، وتتخذ التدابير المناسبة للبحث عنهم وتحديد هوياتهم وإعادة دمهم إلى أسرهم.

٢٩ - السيد مادوت (جنوب السودان): قال إن حكومة بلده ملتزمة برعاية الأطفال، الذين يمثلون أكثر من نصف سكان البلد. وينص قانون الطفل لعام ٢٠٠٨ على توفير حماية الطفل من الممارسات الضارة مثل استغلاله في العمل، والزواج المبكر والختان بالإكراه. وينص أيضا على أن التعليم الابتدائي إلزامي ويعطي الوالدين الخيار بين المدارس العامة والمدارس الخاصة. وأضاف قائلاً إن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة للشباب قد ارتفع من ٢٨ إلى ٤٠ في المائة بفضل الإرادة السياسية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبلغت نسبة الفتيات في المدارس الابتدائية نحو ٦٠ في المائة. بيد أنه لا يزال هناك عمل كثير يجب القيام به لتحسين التغطية والفعالية والإنصاف والنوعية والأهمية. وذكر أن النزاع الذي استمر على مدى سنوات عطل تدريب المدرسين، كما فر مدرسون كثيرون أو تشردوا داخليا. ولم يتمكن عدد كبير من الأطفال من الالتحاق بالمدارس إطلاقاً أو أنهم أجبروا على ترك الدراسة بسبب الحرب الأهلية. وعندما أعيد تسجيلهم تسرب عدد كبير منهم من الدراسة لأنهم تجاوزوا السن القانونية، لا سيما الفتيات. وما أن استؤنف النزاع حتى تشرد الأطفال من جديد إلى مناطق لا تتوفر فيها التعليم بشكل مؤكد.

٣٠ - وتابع كلامه قائلاً إن حكومة بلده أكدت من جديد في حزيران/يونيه ٢٠١٤ التزامها بخطة العمل الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة الحكومية. وفي الواقع، فقد بدأت عملية تسريح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم قبل إبرام اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، وقد حظر قانون الطفل تجنيد الأطفال. واحتتم بيانه قائلاً إن حكومة بلده تحت الممثل الخاص للأمين العام

حملات توعية لمكافحة العنف الجنسي، والحمل المبكر، والزواج المبكر، ومولت بناء مدارس خاصة بالأطفال ذوي الإعاقة البدنية والعقلية. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، فإن عدد الفتيات اللاتي ينهين المرحلة الثانوية يقل كثيرا عن عدد الفتيان، كما أن معدلات الالتحاق بالمدارس وإنهاء الدراسة تبلغ ثلث المعدلات المسجلة في المناطق الحضرية. وأكد مجددا امتنان حكومة بلده لشركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف لدعمهم المتواصل، ولاحظ أن السيدة سوزان آهو أسوما انتُخبت عضوا في لجنة حقوق الطفل.

٢٧ - السيد ألييف (أذربيجان): قال إن حكومة بلده أنشأت آلية رصد لتعزيز أعمال حقوق الطفل. وفضلا عن ذلك، شرعت اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل في العمل على صياغة برنامج وطني الهدف منه وضع الأطفال المقيمين في مؤسسات الدولة في أسر، كما أنشأت قاعدة بيانات إلكترونية بشأن أعمال حقوق الطفل. وتابع قائلاً إن معدلات وفيات الأطفال قد انخفضت بفضل القضاء على شلل الأطفال، والتقدم المحرز في مكافحة الملاريا، وإصلاح وتحديد وبناء المرافق الطبية الخاصة بالأطفال. وذكر أن التعليم المجاني حتى المرحلة الثانوية مكفول لجميع المواطنين، وتم مؤخرا بناء أو ترميم العديد من مدارس مرحلة ما قبل المدرسة ورياض الأطفال.

٢٨ - وواصل حديثه قائلاً إن أذربيجان، بوصفه بلدا عانى الآثار الخطيرة المترتبة على العدوان، يدين بقوة جميع انتهاكات القانون الإنساني التي تمس الأطفال في حالات النزاع المسلح. وفي هذا الصدد، كرر ممثل أذربيجان تأكيد الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ١٧٧/٦٧ بشأن الأشخاص المفقودين، الذي كانت أذربيجان من بين الأطراف الرئيسية المقدمة له، والقاضي بأن على الدول أن تولي أكبر قدر من الاهتمام لحالات الأطفال المفقودين في

ما يؤهل تونس لأن تكون بطلية في مبادرة الأمين العام العالمية للتعليم أولاً. ومع ذلك، فإن بلدها سيضعف جهوده من أجل تعزيز رفاه الطفل، لا سيما في ضوء الفروق التي لا تزال قائمة بين الريف والمدينة.

٣٣ - السيدة بيكو (موناكو): أعربت عن اعتزاز بلدها بأن يكون طرفاً في جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الطفل بعد أن صدق على البروتوكول الاختياري الثالث الملحق باتفاقية حقوق الطفل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وقالت إن بلدها، بوصفه مساهماً في اليونيسيف، يستضيف العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة باسم الطفل، بما في ذلك الرابطة العالمية لأصدقاء الأطفال، التي إنشئت بمبادرة من الأميرة غريس.

٣٤ - ودعت الدول الأعضاء إلى تحديد جهودها من أجل حماية وتعزيز حقوق جميع الأطفال عملاً بالاتفاقية نصاً ومضموناً. وأعربت عن القلق بوجه خاص إزاء حالة الأطفال في النزاع المسلح، شاجبة استهداف المدارس والمستشفيات واستعمال الأطفال كدروع بشرية، وأكدت أيضاً على الحاجة إلى المساعدة في إعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين من خلال التعليم والتدريب المهني. وأضافت قائلة إنه من الضروري في رسم خطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، استخلاص الدروس المستفادة، بما في ذلك تقرير مايكل بشأن تأثير النزاع المسلح على الأطفال (A/51/306) وتقرير بينهيرو عن العنف ضد الأطفال (A/61/299).

٣٥ - السيد شيبانوفيتش (الجبل الأسود): قال إن بلده يرحب بدخول البروتوكول الثالث الملحق بالاتفاقية حيز النفاذ، الذي صدق عليه في عام ٢٠١٣، وأعرب عن تأييده القوي للحملة "أطفال، لا جنود". وأضاف قائلاً إن الجبل الأسود أطلق في عام ٢٠١٣، وبمساعدة تقنية من كل من اليونيسيف والبرنامج الإنمائي وبدعم مالي من الاتحاد

المعني بالأطفال والنزاع المسلح على إدانة التجنيد السافر للأطفال واستخدامهم من قبل قوات المتمردين.

٣١ - السيدة ندايشيمي (بورووندي): قالت إن بلدها أضفى الطابع المحلي على جميع أحكام اتفاقية حقوق الطفل، التي تنص على توفير التعليم المجاني لجميع الأطفال والرعاية الطبية المجانية للنساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة. وتابعت تقول إن من التدابير الإضافية الرامية التي اتخذتها بورووندي من أجل تعزيز رفاه الطفل وضعها لسياسة وطنية لحماية الطفل، واستراتيجية وطنية بشأن أطفال الشوارع، وحددت معايير دنيا تلتزم بها مؤسسات الرعاية التي يقيم بها الأطفال، وأدخلت تعديلات على قانون العمل وسنت قانوناً لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس. وأنشأت بورووندي أيضاً نظاماً وطنياً لقضاء الأحداث، ولجنة تنسيق وطنية تعنى بحماية الطفل، وأفرقة عاملة تعنى بمختلف المسائل المتعلقة برفاه الطفل، ومنتدى وطنياً للطفل ولجاناً لحماية الطفل في معظم المقاطعات. وزادت على ذلك قولها إن الحرب المدنية قد فاقمت التحديات الكثيرة التي تواجهها بورووندي مثل أطفال الشوارع، والأسر المعيشية التي يعيلها طفل، ويتأذى الحروب، والفقر، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واختتمت قائلة إن بلدها يعمل، بدعم من اليونيسيف، على تسريح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم في سياق عملية البرنامج العام لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣٢ - السيدة برقاوي (تونس): قالت إن بلدها يعمل من أجل تعزيز حقوق الطفل وإزالة الحواجز الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تحقيق ذلك. وعلى الرغم من أن حقوق الطفل محمية بموجب قانون حماية الطفل الصادر في عام ١٩٩٥، فقد اكتسب مكانة دستورية بموجب الدستور الجديد الذي ينص، في جملة أمور، على أن التعليم مجاني وإلزامي حتى سن السادسة عشرة. وذكرت أن نسبة تدرس الأطفال البالغين سن الدراسة تبلغ ٩٧ في المائة، وهو

تفعل ذلك. وأضاف قائلاً إن حكومة بلده تعكف على وضع قانون بشأن الطفل لهذا الغرض. وإن زامبيا قد سنت أيضاً وعدلت تشريعات بهدف تعزيز تنفيذ برامج بقاء الطفل ونمائه وحمايته، وإنها تعمل مع المنظمات غير الحكومية من أجل دعم نظم تعزيز وحماية حقوق الطفل.

٣٨ - وتحدث عن التعليم، فقال إن زامبيا تقوم ببناء مدارس جديدة، وألغت الرسوم المدرسية في مرحلة التعليم الابتدائي، وسمحت للفتيات اللاتي تسربن من المدرسة بسبب الحمل بالعودة إلى الدراسة، وأدرجت دروس حقوق الإنسان في المناهج الدراسية. وذكر أن هذه الجهود أثّرت تقدماً مطرداً فيما يتعلق بعدد المسجلين، وعدد التلاميذ الذين ينهون المرحلة الابتدائية، والمساواة بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي. وزاد على ذلك قوله إن الحكومة شرعت في بناء جامعات حكومية في كل محافظة من المحافظات العشر من أجل تحسين الوصول إلى التعليم العالي الجيد. وقضت كذلك على شلل الأطفال، وخفضت كثيراً من معدلات الإصابات والوفيات بسبب الحصبة، ولكنه على الرغم من النجاح في مكافحة العديد من الأمراض الرئيسية الأخرى المتسببة في وفيات الرضع والأطفال، لا يزال الأطفال يموتون بسبب الملاريا، وبشكل متزايد بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وأوضح أنه لا بد من القضاء على الفقر في نهاية المطاف من أجل كفالة رفاه الأطفال. وذكر أن ٦٠ في المائة من الأسر المعيشية تعيش دون عتبة الفقر، ولذلك تنفذ زامبيا تدابير من قبيل برامج المساعدة الاجتماعية، وبرامج التحويلات النقدية، وبرامج تمكين المرأة اقتصادياً، وبرامج المنح والوجبات الغذائية المدرسية.

٣٩ - السيد توبونيوا (تونغوا): قال إن بلده صدق على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٥، وأنشأ لجنة تنسيق وطنية تعنى بشؤون الطفل في عام ١٩٩٧. ثم قال إن آخر إطار إنمائي استراتيجي يؤكد بقوة على صحة الطفل وغذائه.

الأوروبي، حملة أسفرت عن زيادة في عدد الأطفال في البيوت الكافلة من غير بيوت الأقارب بنسبة ٤٠ في المائة، وبالتالي انخفض عدد الأطفال المقيمين في مؤسسات الإيواء. كذلك وبفضل حملة أخرى مدعومة من اليونيسيف، ازداد عدد الأطفال ذوي الإعاقة المسجلين في المدارس الابتدائية من ٧٠ طفلاً فقط إلى ٣٦٠٠ طفل. وفي مجال قضاء الأحداث، حظي الجبل الأسود بالاعتراف بأنه بلد رائد في المنطقة في مجال الوساطة بين الضحية والجاني بالنسبة للأحداث.

٣٦ - السيد دا كروز (أنغولا): قال إن حكومة بلده تعكف على إدراج الحقوق المكرسة في الاتفاقية في دستور البلد. وأوضح أن بلده ألغى رسوم التسجيل وأنشاء مراكز تسجيل في مستشفيات التوليد والمكاتب الحكومية في البلديات بهدف التشجيع على تسجيل المواليد. وقد حققت أنغولا انخفاضاً كبيراً في معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات، وكذلك في معدلات وفيات الأطفال الناجمة عن الملاريا. بيد أنه لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الجهود لخفض العدد الكبير من الولادات التي تتم بدون مساعد الموظفين الأكفاء، وكذلك لمكافحة مرض السل، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وداء المثقبيات وانتشار الأدوية المغشوشة. ويهدف تحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية ولا سيما في المناطق الريفية، اعتمدت الحكومة استراتيجيات رسمية لمكافحة الفقر والتصدي للعنف ضد الأطفال، كما أنشأت شبكة وطنية لحماية الطفل. وعلى إثر تصديقها مؤخراً على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، اعتمدت استراتيجية وطنية لادماج الأطفال ذوي الإعاقة في المجتمع.

٣٧ - السيد زولو (زامبيا): قال إن حكومة بلده دعت جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بدمج أحكام الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل كاملة في التشريعات الوطنية إلى أن

على هذه التكنولوجيات. وزادت على ذلك قولها إن من الأهمية بمكان التصدي لتغير المناخ الذي سبب موجة الجفاف التي طال أمدها مما أثر في رفاه سكان غواتيمالا من جميع الفئات العمرية. واختتمت بيانها بالقول إن غواتيمالا ستواصل العمل من أجل توفير التغذية الكافية للأطفال، وإتاحة وصول الجميع إلى التعليم الابتدائي والحد من وفيات الرضع.

٤٣ - السيدة سمايلا (نيجيريا): قالت إن بلدها صدق على جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الطفل وأدرج أحكامها في قوانينه المحلية. وأعربت عن إدانة نيجيريا للجرائم المشينة التي ترتكبها الجماعة الإرهابية بوكو حرام. وقالت إن بلدها يستعمل كافة الموارد المتاحة له لتكبيد هذه الجماعة هزيمة وإعادة طالبات مدرسة شيبوك أحياء إلى منازلهن. وذكرت أن حكومة بلدها تنفذ برنامجا شاملا لمساعدة المجتمعات المحلية وتمكينها، يشمل تحسين أمن المدارس في المحافظات الساري فيها قانون الطوارئ، والتعاون مع الدول من أجل تحديد مواطن الضعف الأخرى. وهي تسعى إلى تليين مواقف المتطرفين من خلال التثقيف في السجون والتدريب المهني، وتحسين نتائج التعليم في معازل المتطرفين من أجل إتاحة فرص جديدة للشباب وجعلهم أقل عرضا للتجنيد في صفوف هذه الجماعات. وأعربت في خاتمة كلامها عن امتنان بلدها للأمم المتحدة والمجتمع الدولي وعن استعداده للعمل دون كلل مع جميع الأطراف صاحبة المصلحة لمكافحة التمرد.

٤٤ - السيد غادي (المراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة): قال إن منظمة فرسان مالطة تساعد على حماية الأطفال وتعليمهم وتربيتهم في جميع أنحاء العالم. ففي يوغندا على سبيل المثال، تدعم منظمتنا مركزا تغذويا في مستشفى ماراتشا، وتمكنت من خلال عملها في كامبوديا مع السلطات الصحية المحلية والمنظمات الشريكة

وتخصص تونغنا عادة ميزانية للتعليم تفوق ميزانيات القطاعات الأخرى، ولذلك ارتفع معدل إلمام الأطفال بالقراءة والكتابة، وصار جميع الأطفال تقريبا يسهون مرحلة التعليم الابتدائي وينتقل معظمهم إلى مرحلة التعليم الثانوي. وفيما يتعلق بالتسلط عن طريق الإنترنت، نظمت تونغنا حلقة عمل بشأن هذا الموضوع في آب/أغسطس وكذلك برامج توعية ومشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٤٥ - وأعرب عن قلق تونغنا العميق إزاء تغير المناخ. وأوضح أن الأطفال معرضون بوجه خاص للآثار السلبية لتغير المناخ، كما أقر بذلك المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في وثيقته الختامية.

٤٦ - السيدة أوروبلا أرينالس (غواتيمالا): قالت إنه على الرغم من أن بلدها لم يعد في حالة حرب، ولكن مطلع مباشرة على معاناة الأطفال في النزاعات المسلحة. وأضافت قائلة إن العنف المسلح حل محل الحروب الأهلية، والذي غالبا ما يكون مرتبطا بالجريمة المنظمة الدولية، والإتجار بالأسلحة والإتجار بالمخدرات. فالجماعات الإجرامية تقوم بتجنيد الأطفال والمراهقين الفقراء ويستخدمون الأسلحة التي تخلفها الحروب الأهلية أو التي تقتنيها بصورة قانونية من أماكن أخرى ثم تهربها إلى غواتيمالا. وأوضحت أن الموارد التي كان من الممكن تسخيرها لأغراض التنمية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، تنفق على إنفاذ القانون. وما من بلد يستطيع أن يواجه مثل هذه التحديات المعقدة بمفرده، لا سيما إذا كان بلدا ناميا، ولذلك فإن غواتيمالا ترحب بوجه خاص باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة.

٤٧ - وتابعت كلامها فقالت إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي صارت تستخدم بشكل متزايد في مجال التعليم يمكن تسخيرها كأداة فعالة للغاية لأغراض التنمية. لذلك فمن الضروري تحسين إمكانية حصول البلدان النامية

الإنساني الدولي بشأن العنف الجنسي ضد الأطفال في حالات النزاع. فالقانون الإنساني الدولي ينص على أن جميع الدول ملزمة بحظر التجنيد غير القانوني للأطفال أو استخدامهم في الأعمال العدائية، وتجرّم التجنيد والتحقيق فيه بفعالية ومحاكمة مرتكبيه، فضلا عن أي أعمال عنف جنسي ترتكب ضدهم، بصرف النظر عن طرف النزاع المسؤول عن ذلك. ولنّص العنف الجنسي ضد الأطفال والتصدي له بفعالية أكبر خلال النزاع المسلح، ينبغي أن تعزز الدول كفاءتها وقدراتها من خلال حملات التوعية والتدريب. وينبغي أيضا أن تكفل حصول الضحايا على المساعدة الطبية والنفسية والقانونية المناسبة وحمائتهم من العنف الجنسي في المستقبل عن طريق إنهاء التجنيد غير القانوني للأطفال أو استخدامهم، ومساءلة الجناة.

٤٧ - السيد راكوفسكي (الاتحاد الروسي): تكلم في إطار ممارسة حق الرد فأعرب عن صدمته للوقاحة التي أبدتها ممثل أوكرانيا الذي حاول إظهار الجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي لتأمين الأطفال في شكل أعمال إجرامية. وتابع قائلا إن عشرات الأطفال لقوا حتفهم، ليس بسبب عدوان روسي لا وجود له، ولكن بسبب قصف المدفعية الأوكرانية للأهداف المدنية، بما في ذلك المدارس ودور الأطفال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.

من خفض وفيات الرضع في إحدى المقاطعات إلى النصف. وفي إسرائيل، يوفر مستشفى العائلة المقدسة، المفتوح أمام الجميع بصرف النظر عن أصلهم أو ديانتهم أو دخلهم، مرافق توليد حديثة ورعاية المواليد الجدد لسكان بيت لحم. وفي سوريا، تقدم منظمنا المساعدة ليس فقط للأمهات المكافحات وصغار الأطفال، ولكنها تساعد أيضا مدرسة تقع على الحدود يتردد عليها ما يزيد عن ألف طفل، وتوفر الحفائب المدرسية والدفاتر والأقلام للأطفال اللاجئين السوريين في تركيا فضلا عن وجبة ساخنة كل يوم.

٤٥ - السيدة توغاس (المراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية): تناولت مسألة العنف الجنسي ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح، وقالت إن الأطفال في النزاع المسلح يمكن أن يكونوا معرضين للعنف الجنسي كضحايا أو شهود أو يُكرهون على المشاركة فيه. وقد يعيش الفتيان والفتيات تجارب مختلفة ولذلك فإن احتياجاتهم مختلفة. فالأطفال الذين يولدون على إثر حمل ناجم عن اغتصاب معرضون بوجه خاص لسوء المعاملة والرفض والقتل وأشكال أخرى من العنف. وأضافت قائلة إن جميع الضحايا يلزمهم الحصول دون عوائق على الخدمات الضرورية، بما في ذلك الرعاية الطبية والدعم النفسي، وفرص التعليم وكسب الرزق. وللتغلب على المخطورات الاجتماعية التي تمنع الأطفال من طلب المساعدة، ينبغي توفير ضمانات كاملة لهم بحصولهم على الدعم والحماية من الانتقام والإقصاء أو التهديد بالمضرة. وينبغي أيضا تمكينهم من الوصول إلى سبل الانتصاف القانونية والإدارية. وأوضحت أن وقاية الأطفال من العنف الجنسي ومكافحته يتطلب التحاور مع جميع الأطراف في النزاع.

٤٦ - وواصلت كلامها فقالت إن دولا عديدة التزمت في المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بخطة عمل تتضمن تدابير محددة للامتثال للقانون